الشاهين: «تعيين القياديين» و«الانتخابات» و«حق الاطلاع» أولوية

أسامة الشاهين
لمشاهدة الفيديو

قال النائب أسامة الشاهين ان ما أثاره الزميل رياض العدساني بشأن وجود «قبيضة» و«إيداعات» جديدة أمر في غاية الخطورة والأهمية، وكذلك ما أثاره «اتحاد مصارف الكويت»، وعلى الأخ وزير المالية د.نايف الحجرف ووحدة التحريات المالية مسؤولية كبيرة وجسيمة، خلال الأيام المقبلة لإحالة المتهمين بتضخم حساباتهم البنكية إلى جهات التحقيق والادعاء ممثلة بالنيابة العامة، وأقف مع النائب العدساني فيما سيتخذه من خطوات رقابية وتشريعية بهذا الصدد.

وأضاف أنه من المفارقات المؤلمة أن تأتي هذه المعلومات المخزية في ظل استضافة الحكومة لمؤتمر عالمي لمكافحة الفساد، وفي ظل استضافة البرلمان لورشة عمل منظمة برلمانيون عرب ضد الفساد، فلا بد من جعل «القبيضة الجدد» و«القدامى» عبرة وعظة لمن يتعظ، بدل من أن يكون النائبان الشريفان د.جمعان الحربش ود.وليد الطبطبائي اللذان لهما صولات وجولات في مكافحة الفساد في بلدنا الحبيب هما الضحية.

وأوضح أن تقدم الكويت 7 مراتب في الترتيب الدولي لمؤشر مدركات الفساد لسنة 2018 يجب ألا يعيشنا في «وهم» نجاح جهود الإصلاح وتجفيف منابع الفساد، فما زلنا راسبين بدرجة 41 من أصل 100وهو دون النصف بكثير.

وبين أنه كما أن المرتبة الـ78 تعطي انطباعا زائفا بالنجاح، ولكننا نصطدم بالواقع عندما نقارن بالمرتبات 35 و44 و45 التي سبق لنا إحرازها عالميا في أعوام 2003 و2004 و2005.

وقال: أقدر الأدوار الحكومية والنيابية التي تمت، ومنها إصدار قانون منع تعارض المصالح بعد طول انتظار امتد منذ توقيعنا على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد في العام 2003 وحتى صدور القانون في العام 2018.

وتابع: كما أن الخطوات المتعلقة ببند الضيافة في وزارة الداخلية، والجهاز المركزي للمناقصات العامة، ووزارة الصحة، وغيرها، تعد خطوات إيجابية، ولكن الطموح والواجب أكثر بكثير.

وشدد على أن يكون قانون «التعيين في الوظائف القيادية» وقانون «الشفافية وحق الاطلاع على المعلومات» وقانون «الانتخاب» في مقدمة الأولويات التشريعية المقبلة سعيا نحو إصلاحات أكثر جدية في جهود مكافحة الفساد والرشوة والتطاول على الأموال العامة.

لأول مرة في الكويت
شاهد بتقنية الواقع المعزز
حمل تطبيق Zappar

الفضالة يطالب «الصحية» بضرورة إقرار «نهاية الخدمة» للعاملين في «الخاص»

يوسف الفضالة
لمشاهدة الفيديو

طالب النائب يوسف الفضالة نواب اللجنة الصحية بضرورة اقرار قانون نهاية الخدمة للعاملين في القطاع الخاص.

واضاف الفضالة في تصريح صحافي في المركز الاعلامي لمجلس الامة اننا عقدنا في الصحية اجتماعا في شهر ديسمبر لعام 2018 مع اتحاد المصارف وهيئة القوى العاملة وبعض النقابات والجهات التي لها علاقة بقانون نهاية الخدمة الذي تم إقراره في دور الانعقاد الاول وتم التعديل عليه في دور الانعقاد الثاني لكن تم إفراغه من محتواه بحكم بعض الامور التي حصلت مع البنوك.

واشار الفضالة إلى انه بعد الاجتماع تم الاتفاق مع الجميع على آلية التغيير وكانت هناك تعهدات بصرف نهاية الخدمة كاملة بعد إقراره من قبل مجلس الامة، مشيرا الى ان القانون الان للموافقة واتمنى عقد اجتماع للصحية وموافقة اعضاء اللجنة الصحية عليه ليتم ادراجه على جدول اعمال مجلس الامة.

وقال الفضالة ان مؤتمري الصحافي اليوم هو لحث نواب الصحية مع كامل معرفتي بحرصهم على اقراره على ضرورة اقرار هذا القانون خاصة ان هناك مستحقات مالية يجب على المصارف صرفها للموظفين بالقطاع الخاص.

وبين الفضالة انه تواصل مع اعضاء اللجنة وحرص عليهم لضرورة اقرار هذا القانون، مشيرا الى انه سيعقد مؤتمرا صحافيا آخر يخاطب فيه نواب المجلس بشكل عام بعد إقراره من اللجنة الصحية ليتم إقراره من قبلهم.

الكندري: «الخارجية» واجهت «التنمية» بقيمة القروض والمنح لدول العالم

234 منحة لـ 80 دولة

عبدالوهاب البابطين و د.عبدالكريم الكندري وعبدالله فهاد خلال اجتماع اللجنة

أوضح رئيس لجنة الشؤون الخارجية بمجلس الأمة النائب د.عبدالكريم الكندري أن اللجنة واجهت إدارة صندوق التنمية اليوم بإجاباته التي قدمها بناء على اجتماع سابق بين الطرفين حيث تركز الاجتماع الذي عقد اليوم بحضور مدير الصندوق عن آلية تقديم المنح بواقع 234 منحة لـ80 دولة بقيمة 234 مليون دينار للدول وآلية تقديم القروض التي بلغت 6,299 مليارات دينار بواقع 969 قرضا وفوائدها وآليات إقرارها والتعديل عليها ودور مجلس ادارة الصندوق في اتخاذ هذه القرارات.

وأكد النائب د.الكندري أن اللجنة ستعقد اجتماعا قادما أخيرا مع الصندوق لمناقشته بمجموعة من الأسئلة التي طرحها أعضاء اللجنة اليوم وبعدها ستنجز اللجنة تقريرها الذي كلفها به المجلس بالاطلاع على قروض الصندوق تمهيدا لرفعه لجدول الأعمال.

وبين النائب د.الكندري بأن اللجنة طلبت تفصيلا كاملا للمنح والقروض التي قدمها الصندوق وأسماء الشركات الكويتية التي نفذت مشاريع الصندوق في الخارج والذي يبلغ عددها 316 مشروعا نفذت من قبل شركات كويتية أو شركات كويتية متآلفة مع أجنبية وأن اللجنة بحثت بشكل مفصل آليات التي على اثرها يتم اختيار تلك الشركات. وفي صعيد متصل أوضح النائب د.الكندري أن اللجنة وافقت على مشروع بقانون «اتفاقية» الانضمام إلى الاتفاقية الدولية لسلامة الأرواح في البحار كما وافقت اللجنة بوقت سابق على اقتراح النائب عبدالوهاب البابطين بنقل السفارات والقنصليات من المناطق السكنية إلى منطقة السفارات لما تسببه من ربكة لسكان المناطق ولتوفير مزيد من الأمن لهذه البعثات الديبلوماسية.

الكويزري: مناقصات «صباح الأحمد السكنية» تمت قبل أن أتولى الوزارة

شعيب المويزري
لمشاهدة الفيديو

جدد النائب شعيب المويزري اتهامه لوزيره الاسكان بتزييف الحقائق في ردها على أسئلة احد النواب البرلمانية المتعلقة بترسية مناقصات خاصة بمدينة صباح الاحمد السكنية مؤكدا ان هذه المناقصات تمت قبل توليه الوزارة.

وقال المويزري في تصريح صحافي بالمركز الاعلامي لمجلس الأمة: في فتره بسيطة تكلمت عن اجابة وزيرة الاسكان على اسئلة احد النواب وبعدها عرفت انها قدمت شكوى للنيابة وهذا حقها في ان تتخذ اي وسيلة تراها مناسبة بأي أمر يتعلق بها، ولكن هذا لا يعني حجب اي مساءلة عنها، والأسبوع الماضي كان مفترضا ان يعرض تقرير اللجنة التشريعية عن استجوابي ومن خلاله يتم الحديث عن اجوبة الوزيرة لأن الحديث الأول الذي يتعلق بهذا الموضوع كان في يوم احالة استجوابي للجنة التشريعية وحينها تكلم البعض ووجه اتهامات لي بتوقيع مناقصات عندما كنت وزيرا للإسكان.

وأضاف: قلت ولا زلت بكل ثقة اقول ان الوزيرة زيفت الحقائق وتحاول من خلال الاجابة التي وردت لأحد النواب تضليل مجلس الامة والشعب وهذا امر طبيعي بأن بعض الأشخاص يقومون بهذا الدور.

وتابع: لكي اعطي المواطن الكويتي والاخوة اعضاء مجلس الأمة شيئا بسيطا عن تزييف الوزيرة الحقائق، فهي تكلمت في اجابتها عن عقد المناقصة رقم 1183 وكتبت في اجابتها رقم العقد ونوع المشروع وهو المحور الخدمي، وقالت إنه تم توقيع العقد بعهد الوزير شعيب المويزري في 8 فبراير 2012 وانا استلمت الوزارة وأديت القسم امام سمو الامير في 14 فبراير 2012 ثم اديت القسم امام مجلس الأمة في 15 فبراير 2012، وهذه المعلومة فقط تؤكد بكل وضوح تزييف الوزيرة للحقائق.

وزاد: وبخصوص المناقصات الأربع الاخرى التي ذكرت الوزيرة أنها في عهدي، وأكرر طلبي بأنه اذا مكنت غدا (اليوم) من الرد عليها أن تحضر كل المستندات ولا تتحجج بتقديم الشكوى الى النيابة.

وقال: ان الوزيرة كتبت في اجابتها ان المناقصات الثانية والثالثة والرابعة والخامسة تمت ترسيتها في عهد الوزير شعيب المويزري وانا أؤكد ان الترسية وطرح المناقصات الأربع تم طرحها وترسيتها لاختيار الشركة الفائزة قبل وجودي في الوزارة وكل ذلك كان في العام 2011.

واضاف المويزري: اعتقد انه من هذه الرسالة الواضحة للشعب الكويتي واعضاء مجلس الامة سيعرفون الهدف من محاولة تضليل الاعضاء وتزييف الحقائق ونتمنى في جلسة الغد (اليوم) حسبما هو موجود في الجدول الذي وزع علينا في البند السابع ستتم مناقشة تقرير التشريعية المتعلق في استجوابي، ويجب ان أمكن في الرد على هذه الاتهامات قولا ومستندا او سأتخذ اجراء سياسيا آخر وهذا حق دستوري لي، وحتى لا يقال ان شعيب المويزري يهدف لخلق مشكلة سأزود لجنة التحقيق في كارثة الأمطار بكل المستندات التي تثبت بالدليل القاطع ورسميا ان الوزيرة زيفت الحقيقة والواقع.

وتابع: اذا كان هناك من يريد الإساءة لي وتشويه سمعتي فإنني رجل واضح وعلى الاقل فليظهروا شيئا لا يعتمد على القيل والقال او تزييف الحقائق، وليظهروا دليلا حتى يوضحوا للشعب الكويتي انني سيئ، ولكن أؤكد لكم اي فرد او مجموعة او حكومة او اي جهة داخل الكويت او خارجها لا تعتمد في محاولاتها الإساءة لشعيب المويزري الا على المعلومات غير الصحيحة والكذب ونشر الإشاعات.

«الميزانيات»: الحساب الختامي لإدارة الفتوى والتشريع للسنة المالية 2018/2017

شعيب المويزري وصفاء الهاشم ورياض العدساني وعدنان عبدالصمد وعبدالله الرومي أثناء الاجتماع

قال رئيس لجنة الميزانيات والحساب الختامي النائب عدنان عبد الصمد أن اللجنة قد اجتمعت لمناقشة الحساب الختامي لإدارة الفتوى والتشريع للسنة المالية 2018/2017 وملاحظات الجهات الرقابية، تبين لها ما يلي:

بلغت مصروفات إدارة الفتوى والتشريع 33 مليون دينار مع وجود عدة مناقلات مالية بين البنود تركزت في الباب الأول للمصروفات (تعويضات العاملين)، وقد شددت اللجنة على ضرورة تقدير بنود الميزانية على النحو الأمثل خاصة أنه قد تبين لها أن تلك المناقلات المالية التي أخذت من الاعتماد التكميلي والتي تزيد عن 2 مليون دينار لم تستخدم في الغرض المخصص له وهو التوظيف، بل تم تعزيز بند المكافآت. كما وجهت اللجنة بضرورة تهيئة البيئة الملائمة للتوظيف في إدارة الفتوى والتشريع وفق ضوابط موضوعية وشروط واضحة تكفل توظيف الكفاءات من التخصصات المطلوبة، وإعادة النظر في استحواذ عنصر المقابلة الشخصية على 80٪ من معايير القبول للتوظيف كما أفادت إدارة الفتوى والتشريع أثناء الاجتماع، ولابد من تقليله إلى حدود ضيقة جدا بما لا يتجاوز 10٪ أسوة بجهات حكومية جاذبة لضمان تحقيق تكافؤ الفرص وتفاديا للتقييم الشخصي وانهاء اللغط في ما قد يثار أثناء القبول.

حيث تكشف بيانات ميزانية السنة المالية الحالية 2019/2018 أن عدد وظائف الخاصة المتعلقة بأعمال المحاماة يبلغ 416 وظيفة كما كانت عليه قبل 4 سنوات مالية، علما بأنه تم إلغاء 200 وظيفة للكويتيين في السنة المالية الحالية كان قد سبق إدراجها في السنة المالية 2018/2017.

ورغم تبرير إدارة الفتوى والتشريع أسباب إلغاء هذه الوظائف لأنه باستطاعتها التوظيف مباشرة عن طريق الاعتماد التكميلي إلا أن حركة التوظيف للكويتيين لم يطرأ عليها أي تغيير، وفي المقابل زاد عدد الوظائف الخاصة لغير الكويتيين (المستشارين) من 26 إلى 76 وظيفة خلال السنوات الخمس السابقة، حيث كان آخر تعيين لهم في سنة 2017 بعدد 18 مستشاراً.

وقد بلغ عدد القضايا التي تباشر أعمالها إدارة الفتوى والتشريع (القضايا المرفوعة من الحكومة وضدها) أكثر من 64 الف قضية في جميع درجات التقاضي، وهو ما يعني أن متوسط عدد القضايا لمحامي إدارة الفتوى والتشريع تبلغ 131 قضية لكل محام، الأمر الذي يتطلب معالجة هذه الملاحظة وفقا لأسس مهنية وفتح باب التوظيف وفقا للضوابط الرقابية وبالأعداد التي تواجه حاجة العمل الفعلية، لاسيما أن ما تحملته الخزانة العامة لتنفيذ الاحكام القضائية بلغ 40 مليون دينار خلال السنوات الخمس السابقة وفقا لبيانات الحساب الختامي، علما أنه تم تقدير مبلغ 22 مليون دينار في الميزانية الحالية لمواجه أعباء تنفيذ الاحكام القضائية.

وشددت اللجنة على ضرورة لعب إدارة الفتوى والتشريع دور أكبر في تحديد مواطن الخلل التي تؤدي إلى خسارة الدولة لقضاياها سواء كان عدم تعاون الجهة الحكومية في التزويد بالمستندات في الوقت المحدد أو اتخاذ المسؤولين الحكوميين قرارات أدت إلى رفع قضايا على الدولة من قبل أطراف أخرى كبدت المال العام خسائر تمثلت في تنفيذ احكام قضائية، أو ثغرات قانونية في التعاميم أو اللوائح أو التشريعات المنظمة للجهاز الإداري للدولة ورفع توصيات لمجلس الوزراء بالحلول المقترحة.

عادل الصرعاوي خلال اجتماع لجنة الميزانيات والحساب الختامي أمس

البطاقات

إستخدم بطاقتك، إستبدل أميالك وسافر خلال 7 أيام*
* تطبق الشروط والأحكام
للمزيد من المعلومات، يرجى الإتصال على أهلاً أهلي 899 899 1
أو قم بزيارة eahli.com
الأهلي أسهل
الأهلي abk
VISA
Emirates Skywards